دولة رجال الأعمال

مصر في أحضان البيزنس

الفصل الثاني

التطور التاريخي والاجتماعي لرجال الأعمال

◆◆◆

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة

يعالج هذا الفصل التطور التاريخي والاجتماعي لرجال الأعمال منذ محمد علي وحتى الآن، ورجال الأعمال وفقا لتعريفنا جزء من الرأسمالية والتي يؤرخ ظهورها في عهد أسرة محمد علي والتي بدأت بملاك الأراضي، حيث شهد عصر إسماعيل الظهور الحقيقي لطبقة كبار الملاك بعد أن وضع بذرتها الأولي بإصدار اللائحة السعدية عام ١٨٥٨. وتشكلت البورجوازية الزراعية من كبار الأعيان ورجال الجيش والموظفين، ولم تختلف كثيرا عن الواقع الأن فأغلبهم من رجال الجيش أو موظفي القطاع العام خاصة أن عصر جمال عبد الناصر دمر غالبية الرأسمالية، بعمليات المصادرة والتأميم. إلى أن بدأت الظهور مع الأنفتاح في عصر السادات، ثم تزايد دورهم مع الاصلاح الاقتصادي والسماح لهم بشراء القطاع العام في عصر مبارك إلى أن تم اختيارهم في الوزارة منذ عام ٢٠٠٤. فأصبحوا يشاركون في صناعة القرار والحكم.

ويستعرض هذا الفصل التطور التاريخي لرجال الأعمال من عصر محمد علي إلى عصر مبارك.

أولاً : رجال الأعمال : قبل عبد الناصر

رجال الأعمال شريحة من الرأسمالية التي أرجعت العديد من الكتابات نشأتها إلى عهد محمد علي عندما أعطى بعض الأراضي لبعض المحاسيب، وسميت ب«الأبعديات» ،وتاريخ الرأسمالية المصرية –قبل ظهور المسمي– ممتد منذ التاريخ المصري لأكثر من سبعة آلاف سنة،حيث كان رأس المال متمثلاً في الفرعون الذي يحتكر السلطة والمال بالإضافة إلى قادة الجيوش والكهنة ،ومع تعاقب العصور وحلقات الاستعمار التي مرت بالتاريخ المصري، وتغير الأنظمة السياسية تغير معها ملكية رأس المال، وأصبحت الرأسمالية التجارية التي ظهرت بوضوح في أيام المماليك والدولة العثمانية. ولذلك فإن الدراسة ليست تاريخية لتتبع نشأة الرأسمالية، وإنما تحاول إلقاء الضوء علي التطور التاريخي للرأسمالية المصرية علي اعتبار أن رجال الأعمال شريحة من هذه الرأسمالية.

ما قبل محمد علي:

تعتبر مرحلة مصر العثمانية الممتدة من سنة ١٥١٧ (فتح سليم الأول لمصر) حتى سنة ١٧٩٨ (الحملة الفرنسية) هي جسر الانتقال بين التاريخ الوسيط والتاريخ الحديث لمصر.[1] وقضت مصر تحت ولاة العثمانيين والمماليك نحو ثلاث قرون لم تحظي مصر بأي تقدم ، وكان سوء الإدارة إلى جانب ظلم الحكام سببا في انحطاط

11) محمد متولي ، مصر وقضايا الاغتيالات السياسية(القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، كتاب الحرية، العدد السادس، نوفمبر١٩٨٥) ص٣٢.

التجارة انهيار الزراعة واختفاء الصناعة بشكل يكاد يكون مطلقاً[1] وقد انحصر ملاك رأس المال في ذلك الوقت في المماليك والعسكر: وهم الحكام ويمثل المماليك الطبقة الأرستقراطية في القاهرة، ويعيشون عيشة البذخ والترف ويسكنون القصور الفخمة، واتسمت فترتهم بالفوضى والاضطراب والصراع علي الحكم.[2] **والرأسمالية التجارية** : استطاع التجار أن يكونوا قطاعاً من قطاعات المجتمع المصري تنعم بالثراء والاحترام، واستطاعوا تكوين طبقة تضغط علي أصحاب السلطة والحكم.[3] والرأسمالية التجارية استرددت عافيتها في أوائل القرن السابع عشر، وأعادت بناء شبكتها التجارية العالمية، مما أدي إلى تغير في هيكل السلطة وتشابك المصالح بين رأس المال التجاري والنخبة العسكرية.[4]

وتم ضربها بسهولة لأنها كانت تهتم بالتجارة العالمية وعدم القدرة علي تحقيق التراكم الرأسمالي حيث كان العمل التجاري عائليا يتولاه رب الأسرة وكانت صيغة الشركات القائمة علي مساهمة صغار المستثمرين لا تتخذ الطابع المؤسسي وكثرة التصدعات في الدولة العثمانية والخروج عن السلطان في حقب كثيرة من التاريخ مما زاد من عمليات السطو علي الممتلكات. **ونخبة العلماء**: شهد أواخر العصر العثماني زيادة نفوذ نخبة العلماء وزيادة ثرواتهم وهو إتجاه وثيق الصلة ببروز أمراء وبكوات

(1) أحمد الحته، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر (القاهرة: مطبعة المصري، ١٩٦٧) ص١٢.

(2) عصمت محمد حسن، جوانب من الحياة الاجتماعية لمصر من خلال كتابات الجبرتي(القاهرة:هيئة الكتاب،٢٠٠٣) ص٣٦.

(3) عصمت محمد حسن، مرجع سابق ص٦٥.

(4) نللي حنا، ثقافة الطبقة الوسطي في مصر العثمانية(ق١٦م- ق ١٨م) ترجمة رءوف عباس(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، طبعة خاصة لمكتبة الأسرة ،٢٠٠٤)، ص ١٥.

المماليك وكان بعض العلماء البارزين يرتبطون ارتباطا وثيقا بالمماليك مما مكنهم من تكوين ثروات ضخمه ولذلك أصبح كبار علماء القرن الثامن عشر بين مصاف الأثرياء. ومع الحملة الفرنسية تم القضاء علي المماليك والعسكر، وتم تصفيتهم في عصر محمد علي ولم يعد يسمح للتجار ونخب العلماء بنمو ثرواتهم.[1]

وتمكن محمد علي من وضع البذور التاريخية للرأسمالية المصرية أثناء محاولاته لتخليق طبقة كبار الملاك لتكون عونا له في حكمه، وبالفعل مثلت هذه العناصر النواة الأولى للملامح الحقيقة للرأسمالية المصرية التي بدأت تشكل أبعادها وملامحها ابتداءاً من عهد سعيد وإسماعيل.[2] وتغير شكل الرأسمالية في من التجارة إلى الزراعة في الوقت الذي استقرت السلطة العليا تماماً في يد العناصر الألبانية والتركية والشركسية.

محمد علي وأسرته

شهدت مصر في عهد محمد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر،عمليات إصلاح اقتصادي، تغيرات اجتماعية وبناء الجيش الحديث بما استلزمه من إقامة صناعة ونظام تعليمي وإدارة كل ذلك تم بالاعتماد علي موارد مصر الاقتصادية دون الاستدانة من الخارج. وترك الخزانة عامرة بالأموال التي مكنت حفيده عباس حلمي الأول من تنفيذ مشروع الخط الحديدي دون استدانة.[3]

وأصبحت الدولة ممثله في محمد علي تسيطر علي النشاط الاقتصادي في مختلف قطاعاته واستعان بالخبرات الأجنبية في تطوير المرافق العامة إلا أنه لم يتخذ منهم

(1) نللي حنا، ثقافة الطبقة الوسطي في مصر العثمانية (ق١٦م- ق ١٨م) مرجع سابق، ص٨٠ ، ٨١.

(2) سامية سعيد إمام، من يملك مصر؟ دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية النخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ١٩٧٤ – ١٩٨٠، مرجع سابق، ص ٢٢.

(3) نللي حنا، مرجع سابق، ص ١٦.

بطانة، ولم يسمح باستثمارات أجنبية.[1].

إلا أنه مع تغلغل النفوذ الأجنبي من خلال توقيع معاهدة « بالطه ليمان » عام ١٨٣٨ والتي وقعتها الدولة العثمانية مع إنجلترا وأعطيت للسلع البريطانية معاملة تفضيلية في أراضى الإمبراطورية، رفض محمد علي تنفيذ أحكامها واستمر إتباع سياسته الحمائية للسلع المصرية حتى تحالفت القوي الغربية « النمسا وروسيا وبريطانيا وبروسيا والدولة العثمانية » عليه وقضت علي مشروعة.[2] انفتح السوق المصري علي مصراعيه أمام رأس المال المحلي والأجنبي وبلغ عدد الأجانب من سنة ١٨٥٧ – ١٨٦١ نحو ٣٠ ألف أجنبي و بنهاية عام ١٩٦٤ نحو ٦٠ ألف أجنبي ومع بداية عهد سعيد وإسماعيل بدأت الملكية الزراعية تظهر وتستقر وشهد توسع كبيراً في حيازة الأراضي الزراعية خاصة ملكية العمد والمشايخ وأدى تزايد الطلب علي محصول القطن خلال الحرب الأهلية الأمريكية(١٨٦١، ١٨٦٥) إلى إدخال تحسينات علي ملكية الأراضي الزراعية كخطوط السكك الحديدية والقنوات وأعمال الري وكان هذا تزايد في التحول الرأسمالي ومزيد من التابعية للعالم الخارجي.[3]

ويمكن القول أن ما يطيق عليهم «رجال الأعمال اليوم» ظهروا خلال هذه الأيام في:

---

(1) نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي حتى عهد عبد الناصر (القاهرة: مكتبة مدبولي، طبعة أولى، ١٩٨٧) ص٣٥٢، ٣٥٣.

(2) في ١٦ أغسطس ١٨٣٨ وقع الباب العالي مع الإنجليز اتفاقية بالطاليمان التجارية التي ألغت نظام الاحتكارات التجارية علي امتداد أراضى السلطنة و من ضمنها بلاد الشام و مصر ، و كانت هذه الاتفاقية موجهة أساسا ضد النظام الاقتصادي المصري و العمل علي إرباكه ماليا تمهيدا لتقويضه وللاستذاده « مسعود ضاهر، النهضة العربية و النهضة اليابانية تشابه المقدمات و اختلاف النتائج، عالم المعرفة، ديسمبر ١٩٩٩ ، عدد ٢٥٢ ، ص ١١٩ : ١٢٠.

(3) سامية سعيد إمام، من يملك مصر ؟، مرجع سابق، ص ٢٦: ٢٨.

ملاك الأراضي: حيث مهد محمد علي بتدميره للطبقة (المماليك) الطريق لظهور طبقة جديدة من الملاك، وشهد عصر إسماعيل الظهور الحقيقي لطبقة كبار الملاك بعد أن وضع بذرتها الأولي بإصدار اللائحة السعدية عام ١٨٥٨.[١] وتشكلت البورجوازية الزراعية من كبار الأعيان ورجال الجيش والموظفين.[٢] وكانت تختلط فيها الأصول التركية والشركسية و الألبانية.[٣]. ويجد (المؤرخ عبد العظيم رمضان) أنه لا مفر من اعتبارهم مصريين وإلا اعتبرنا محمد شريف باشا ومحمد فريد وقاسم أمين من الأتراك وليس من المصريين.

الأجانب: شهدت مصر ظهور طبقة جديدة أخذت تخلف الطبقة الأجنبية الحاكمة والمكونة من عناصر الألبان والشراكسة والارناءوط وهذه الطبقة الجديدة مكونه من التجار والماليين الفرنسيين والإنجليز وغيرهم من العناصر الأوروبية،حيث منح محمد علي أطياناً من الابعاديات لبعض الأجانب الذين استعان بهم في الجيش وأعمال الحكومة، وكان نشاطهم موجه إلى مجالات الصناعة والتجارة والمال والخدمات حتى العشرينيات.[٤] ويلاحظ أن العناصر التي شكلت التكوينات الاجتماعية الرأسمالية قبل محمد علي هم مشايخ القري والعربان والتجار وعلماء الأزهر، في عصر محمد علي طبقة كبار الملاك الزراعيين بعد أن قضي علي

(1) علي عبد اللطيف ، القوي الاجتماعية في مصر وتطورها (١٨٨٢ – ١٩١٩) (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الأولي ٢٠٠٦) ص١٤ و ١٥.

(2) مسعود ضاهر، النهضة العربية و النهضة اليابانية تشابه المقدمات و اختلاف النتائج (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ديسمبر ١٩٩٩ ، عدد ٢٥٢) ص ١١٩ : ١٢٠.

(3) عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧) ص٤١.

(4) رءوف عباس،وعصام الدسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر ١٨٣٧ -١٩٥٢ (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، (١٩٩٨) ص ١١٣ : ١١٩ .

طبقة التجار المحليين والحرفيين مما عرقل نمو الطبقة الوسطي المشتغلة بالصناعة والتجارة وكانت الدولة هي الأساس في تكوين الرأسمالية المصرية وعاملاً مساعداً في نشأت الرأسمالية الزراعية وتطورها وشكل نواتها الموظفين. (١)

الاحتلال الإنجليزي لمصر

بدأ اهتمام الغرب بمصر يزداد في العصر الحديث، وهو الاهتمام الذي أدي في أقل من قرن إلى استعمار مصر وإخضاعها للغرب مع غزو بونابرت لمصر سنة ١٧٩٨، وكانت مصر قبل هذا الغزو بثلاثة قرون أي منذ الفتح العثماني في بداية القرن السادس عشر تعيش في عزلة كاملة. (٢) ولم تحدث هزات عنيفة للمجتمع المصري علي المستويين السياسي والفكري، إلا مع قدوم الحملة الفرنسية. (٣)

وكانت مصر في عهد محمد علي تتمتع باقتصاد وطني هدفه الاكتفاء الذاتي وتحقيق دولة عصرية ،ولكن بسبب التدخل الأوروبي فشل وحاول إسماعيل بناء دولة أوروبية، ولكن فشل نتيجة للديون وتغلغل رؤوس الأموال العالمية واحتلال مصر١٨٨٢. ولعب الاحتلال البريطاني دوراً رئيسياً في تأخر ظهور الرأسمالية المصرية، حيث افشل الاحتلال كل محاولة تهز استقرارهم، وجعلوا من مصر مزرعة للقطن طويل التيلة وسوقا للبضائع البريطانية ومجالا لرءوس الأموال الأجنبية. (٤)

---

(1) صلاح محمد زين الدين، تحليل اقتصادي و تاريخي لدور الدولة في تطوير طبقة المنظمين الصناعيين في مصر، مرجع سابق، ص٥

(2) جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ (القاهرة: هيئة الكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣) ص ١٩

(3) علي عبد اللطيف ، القوي الاجتماعية في مصر وتطورها (١٨٨٢ – ١٩١٩) (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الأولي ٢٠٠٦) ص٣١،١١.

(4) صلاح محمد زين الدين، المرجع السابق، ص ٣٤١.

وسيطر الأجانب علي الاقتصاد المصري مما دفع مكرم عبيد رئيس الوزراء في خطابه علي الاقتصاد الوطني قائلا « لا اعرف بلدا مستقلا تري الاقتصاد الوطني فيه بعيدًا عن السيطرة الوطنية كما هو الحال في مصر فالأسواق المالية والبنوك والشركات والتجارة والصناعة بل وقرض الضرائب المباشرة نفسها كل هذه الشئون الحيوية خاضعة للنفوذ الأجنبي خضوعاً أن لم يكن كاملاً فكبيراً.[1]

وأصبح الأغنياء مهددين في ثرواتهم العقارية بما أثقلوا به أراضيهم من ديون ذات فوائد مركبه متراكمة من المؤسف أن مجموع الديون العقارية ، بلغت حوالي ٣٥ مليون جنية ومتوسط ما يملكه المصري في بلاده ٣٤,٢٪ من الفدادين بينما يملك الأجنبي ٩٧,٧٨٪ من الفدادين.[2]

وفيما بين عام ١٩٣٦ عقدت معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا وعام ١٩٥١ صدور قانون تحريم الأجانب امتلاك الأراضي الزراعية وصدرت انتقادات في الصحف والكتب مما دفع وعلي مدي سبع سنوات إلى نقص امتلاك الأجانب للأراضي حتى صدور القانون رقم ٣٧ الذي يحظر علي غير المصريين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين اكتساب ملكية الأراضي الزراعية والأراضي المقابلة للزراعة والأراضي الصحراوية بالملكة المصرية وكان هذا نصر للبورجوازية الزراعية علي مدي قرن. وعلي الجانب الأخر زاد نشاط اليهود خلال العشرينات والثلاثينيات من القرن الماضي حتى وصفوا عام ١٩٣٩ بأن اليهود سوس ينخر في جسم الحياة الاقتصادية والاجتماعية وقد شمل النشاط اليهودي تجار الذهب والمجوهرات والورق وأدوات الطباعة والإعلانات والمال والصناعة وتغلغل نفوذهم في البورصات والغرف التجارية. مما يعني استعماراً آخر إلى جانب

(1) عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر، مرجع سابق، ص ٤٨.

(2) المرجع السابق، ص ٣٩.

الاستعمار الأوروبي.[1]

واتخذت السيطرة الاقتصادية الأجنبية ثلاث مظاهر: **الديون** التي نشأت عن القروض المالية في عهد سعيد وإسماعيل وهي التي أدت إلى تدخل الدول الإمبريالية في أمور مصر السياسية علي النحو الذي أسفر عن وقوع الاحتلال العسكري البريطاني في عام ١٨٨٢ كما أدت إلى استمرار الرقابة الدولية علي شئون مصر المالية ممثله في صندوق الدين الذي كان مراقبا للإيرادات وقابضا علي توجيه سياسة الضرائب العقارية ويراقب تنفيذ الاتفاقات والمراسيم والبروتوكول والفرمانات أي كان له حق التشريع والقضاء ما بقي الدين العام. **وتملك الأراضي الزراعية** الذي أسفرعن تملك الأجانب حوالي ٥٠٪ من مساحة الأراضي الزراعية. **والاحتكارات الأجنبية** في مجال الصناعة والتجارة والمال والتي استفادت من الامتيازات الأجنبية.[2]

واستخدم الاحتلال أدوات لضمان تبعية الاقتصاد المصري له، منها التحكم في النظام النقدي والنظام المصرفي وتوجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى إنتاج المواد الأولية الزراعية، وإخضاعه لمصالح الجاليات الأجنبية.[3] وتمكنت بريطانيا من

(1) محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية و تطورها،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣)، ص٨٣: ٨٥.

(2) للاستذاده – محمد صابر عرب، هجوم علي القصر الملكي ،حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، هيئة الكتاب ، مكتبة الأسرة،٢٠٠٣) و محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية و تطورها،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣) و جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ (القاهرة: هيئة الكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣) .

(3) محمد عبد الحميد إبراهيم، التكوين الاجتماعي المصري منذ منتصف السبعينيات (القاهرة: بحث في حقيقة التعددية السياسية في مصر ، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مصطفي كمال السيد وآخرون ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦) ص ٢٥.

إخضاع الاقتصاد الزراعي والصناعي لخدمة أهدافها.[1]

رجال الأعمال والاحتلال.

ارتبط عدد كبير من الرأسماليين بمصالح الاحتلال الذي سهل لهم الحصول علي بعض الإمتيازات، واستفادوا من وجودها في «الأحزاب» من تحقيق مصالحهم والحصول علي تسهيلات سواء في شكل أذونات تصدير واستيراد، كما استفادوا من الحرب العالمية الثانية وقامت بدعم مراكزها المالية وقوتها الاقتصادية، وبرزت في محيط الرأسمالية مجموعة من أسماء الباشوات والبكوات الذين جمعوا بين الاقتصاد والسياسة، وقد تعرضت البلاد لحالة من النهب لصالح البريطانيين وبعض الرأسماليين المصريين.[2] .

وقاموا بتعيين بعض الوزراء والنواب والشيوخ وكبار الموظفين كأعضاء في مجلس الإدارة للاستفادة من نفوذهم في خدمة مصالحهم[3] وكانت علاقة كبار الملاك بالاحتلال في بداية الاحتلال متشابكة لرغبة الاحتلال في أيجاد قوي وطنية تري في مصلحتها بقاء الاحتلال في مصر.[4] وقام الاحتلال بإجراءات فيما يخص الأراضي الزراعية ومشروعات الري أدت إلى نوع من الحراك الاجتماعي بين الفئات الزراعية في الريف ، فقد عمل الاحتلال علي زيادة حجم طبقة الملاك، وخططوا لكسب صغار الفلاحين لتجنب تكوين طبقة ساخطة في حين أهملت فئة متوسطي الملاك وعمل الاحتلال علي تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي للعمد

(1) محمد صابر عرب، هجوم علي القصر الملكي ،حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، هيئة الكتاب ، مكتبة الأسرة،٢٠٠٣) ص ٤١٣

(2) المرجع السابق، ص ٤١٠ و ٤١١.

(3) علي عبد اللطيف، القوي الاجتماعية في مصر وتطورها (١٨٨٢ – ١٩١٩)(القاهرة:مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولي ٢٠٠٦) ص ١١٨

(4) صلاح محمد زين الدين، المرجع السابق، ص ٢٤،٢٥.

والمشايخ.[1]

وحصلت مصر علي استقلالها في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وصدور دستور ١٩٢٣ ، وتولت الحكم وزارات غالبيتها عناصر بورجوازية زراعية ومع تفاقم مشكلة الديون العقارية أمام المحاكم المختلطة، تدخلت الحكومة لحماية الثروة الزراعية مما زاد من مساحة الأراضي المملوكة للبرجوازية المصرية علي حساب الأجانب وانتهي هذا التدخل بإلغاء الامتيازات الأجنبية (١٩٣٧) وصدور قانون تحريم الأجانب امتلاك الأراضي الزراعية(١٩٥١).

وتكونت الرأسمالية الصناعية من مصريين وأجانب وكان هناك نوعاً من الصراع المستتر بينهما،والذي بني علي قدر كبير من اختلاف المصالح وتعارضها وبتقدم الصناعة وتطورها وازدهار أهميتها برزت تلك الصراعات والمشكلات في المجتمع. ويبدو أن الرأسمالية الصناعية شعرت بخطر الرأسمالية الأجنبية فاتجهت إلى تأسيس بنك مصر، خاصة بعد ما شهدته البنوك خلال الفترة (١٨٦٠ – ١٨٧٠) من عصر ذهبي لها بسبب ارتفاع القطن.[2] وسعت الرأسمالية المصرية إلى تأسيس البنك حتى صدر مرسوم سلطاني في ٣ أبريل ١٩٢٠ بتأسيس بنك مصر علي يد محمد طلعت حرب.[3] ومستفيدا من الربح الذي حققته الرأسمالية المصرية من الحرب العالمية

(1) علي عبد اللطيف، القوي الاجتماعية في مصر وتطورها (١٨٨٢ – ١٩١٩)(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولي ٢٠٠٦) ص٦٥

(2) أنور عبد الملك، مصر مجتمع جديد يبنيه العسكريون،(بيروت: دار الطليعة، فبراير ١٩٦٤)، ص٥٥.

(3) محمد طلعت حرب انحدر من أصول بورجوازية والده موظف بمصلحة السكة الحديدية وانتقل إلى مصلحة الدائرة السنية ونال طلعت حرب شهادة الحقوق وعمل مترجم في نفس الدائرة وأصبح مدير الأقلام القضايا، ثم أصبح من أصحاب الأطيان في كفر الجنينة .. ثم انشأ شركة مالية في ١٩٠٨ اسماها شركة التعاون المالي تقوم بالأعمال المصرفية الصغيرة و الذي كان يسيطر عليه الأجانب واليهود.

الأولى نتيجة لارتفاع الأسعار عالميا والتحول للسوق المصري وتقلص الاستثمار الأجنبي ،واتجهت إلى التصنيع لسد احتياجات الشعب من الغذاء والكساء واحتياجات الجيش وسعت إلى تنظيم نفسها بإنشاء الحكومة لجنة التجارة والصناعة في سنة ١٩١٦ برياسة إسماعيل صدقي من الرأسماليين المصريين الماليين ومعه طلعت حرب وأمين يحيي ويوسف أصلات لبحث أثار الحرب علي الاقتصاد المصري ونتيجة لسعي البنك لتكوين الشركات الصناعية. (١) إلا أن الأمر اقتصر علي مجموعة محدودة من الرأسمالية المصرية وظلت الغالبية عازفة عن الاستثمار الصناعي. (٢)

ويرجع ذلك إلى الامتيازات الأجنبية الممنوحة للأجانب في كل مجالات العمل والاستثمار وأصول الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا، طبيعة نشأة الرأسمالية المصرية ذاتها كرأسمالية منبثقة من أصول زراعية جعلتهم يتخوفون من روح المغامرة والمخاطرة واعتبرت الأرض مصدراً ثابتا نسبيا للثروة والسلطة والنفوذ. (٣) والاتجاه لزراعة القطن الذي يحقق رواجا في الأسواق الخارجية، وعدم الخبرة في مجال الصناعة، والعامل النفسي الذي اعتبر القطر المصري زراعي فقط، ونقص العمالة المحلية الماهرة وارتباط الملكية الزراعية بالمكانة الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع المصري سواء في الريف أو في المدينة وتوجد العوامل الداخلية كالكساد والركود في قطاع التصدير ومما ساعد علي انتشار شركات وبنوك الرهن العقاري، فالرأسمالية ظلت عازفة مفضلة الاستثمار في المضاربة والمراهنة والوساطة. (٤)

وانصرفت الغالبية من الطبقة الرأسمالية المصرية إلى التنافس في الاستهلاك الترفي سواء داخل البلاد أو خارجها وتنافسوا علي شراء الأراضي تاركين شئون التجارة

(1) عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر،مرجع سابق، ص ص ١٠٠: ١٠٤.

(2) محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، مرجع سابق، ص٣١٩.

(3) سامية سعيد إمام، من يملك مصر؟، مرجع سابق، ص ٣١.

(4) نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي حتى عهد عبد الناصر، مرجع سابق، ص٢١٨.

والمال والصناعة للأجانب.[1]

ولم يحتكر كبار الملاك وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة الثروة فقط ، بل النظام السياسي أيضا من خلال تعيين الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء البرلمان ورجال السراي في مجالس إداراتهم، وقد انعكس الخلل في توزيع السلطة والثورة علي تركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد العائلة المالكة وبعض كبار الملاك.[2]

وشهدت هذه الفترة ظهور تجمعات لرجال الأعمال وتتمثل في اتحاد الصناعات المصرية والذي تأسس في ٤ يونيو ١٩٢١، وتأسست غرف الصناعة عام ١٩٢٨ وانضمت تحت لواء الاتحاد عام ١٩٣٨ وكانت مهمته تنسيق أنشطة المستثمرين، ولعب دوراً نشطاً في الدفاع عن مصالح أعضائه، والتعبير عن وجهة نظرهم بشأن سبل تطوير الصناعة، إلا أنه لم يتحول في تلك الأيام إلى وسيلة ضغط، فلم يكن في حاجة إلى ذلك في ظل اقتصاد حر، وقد برزت أهمية الاتحاد في تمثيل مصالح الطبقة الصناعية الأجنبية وكان خمسة من أعضاء مجلس إدارته الأولي من الأجانب ووصل عدد أعضائه إلى ٢٥ عضوا عام ١٩٢٥.[3]

ولعب اتحاد الصناعات دوراً في إلغاء النظام الجمركي عام ١٩٣٠ ليصبح بعد ذلك لوبي لرجال الصناعة للدفاع عن مصالحهم.[4] إلا أن الاتحاد لم يكن يمثل

(1) محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية و تطورها،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣)ص ٣١٨.

(2) محمد عبد الحميد إبراهيم، التكوين الاجتماعي المصري منذ منتصف السبعينيات (القاهرة: بحث في حقيقة التعددية السياسية في مصر ، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مصطفي كمال السيد وآخرون ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦) ص ٢٧ و ٢٨.

(3) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر(القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، ٢٠٠٦) ص ١١١

(4) عبد السلام عبد الحكيم عامر، الرأسمالية الصناعية و دورها في مصر في مرحلة المشروعات الحرة (١٩١٦: ١٩٥٧) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢)، ص ٣٥٠

الرأسمالية المصرية وإنما يمثل الرأسمالية الاحتكارية والاستعمارية ويسعى لحماية السيطرة الاقتصادية البريطانية علي السوق المصرية.[1] وتم إنشاء الغرف التجارية المصرية لخدمة التجار وكان أغلبهم من الأجانب ولم يبدأ تنظيم الغرف بلائحة إلا اعتبارا من عام ١٩٣٣ ثم أعيد تنظيمها بلائحة أخرى عام ١٩٤٠، ثم بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الذي عدل بالقانون ٦ لسنة ٢٠٠٢،حيث نصت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية على «للغرف التجارية أن تكون اتحاداً عاماً للعناية بالمصالح المشتركة بينها بين التجار».[2]

والواقع أن كبار الملاك كانوا علي قمة الهرم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حتى عام ١٩٥٢ وكانت تجمع هذه الثروات أما عن طريق التقرب للسلطة، فالخديوي توفيق عندما صادر الأراضي من أحمد عرابي ومحمود سامي البارودي وعلي فهمي بعد فشل ثورته ومنح بعض العناصر التي وقفت ضد عرابي مثل محمد سلطان وسيد الفقي وأحمد عبد الغفار أو عن طريق المضاربة والمتاجرة والمراهنة أو بالتلاعب بالجنسيات لتعظيم الربح حيث قامت العديد من الشركات بتسجيل أسمائها كشركات أجنبية للاستفادة من الامتيازات والضمانات والتسهيلات التي تم منحها للأجانب أو يقوموا بتضخيم ثرواتهم عن طريق توظيف السلطة والنفوذ السياسي إلى الحد الذي دفع ببعض كبار الملاك إلى الاستيلاء علي الأراضي بالطرد أو القتل أو وضع اليد عنوة. وظلت الرأسمالية خلال هذه الأيام يغلب عليها الطابع الزراعي.

(1) عبد العظيم رمضان، الصرع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية مارس ١٩٥٤ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩) ص ٤٣ و ٤٤

(2) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية، المرجع السابق، ص ١١٢.

ثانيًا : رجال الأعمال وفترة عبد الناصر

لم تقم حركة يوليو (٢٣يوليه ١٩٥٢) بغرض الاستيلاء علي السلطة والاستمرار في الحكم لأن المناخ السياسي كان في ظل حزب سياسي قائم علي الاغلبية الساحقة، وهو حزب الوفد ولم يكن يسمح من قبل المصريين بقيام حركة تضرب هذا الحزب، وهذا ما أكده عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة « لم يكن في خاطرنا بأي حال من الأحوال أن نستولي علي الحكومة، ولكن كنا نعبر عن أمل الشعب في القضاء علي الملكية الفاسدة والقضاء علي حكم أعوان الاستعمار» ، وكانت تنوي الحركة تسليم السلطة إلى الأحزاب البورجوازية القديمة، كما لم يكن في مخططها تصفية الطبقة البورجوازية الكبيرة أو تحطيم كيانها الاقتصادي ، بل كانت في حاجة إليها للاستعانة بها في الانتقال بالبلاد من مرحلة الاقتصاد الزراعي الراكد إلى مرحلة الاقتصاد الصناعي المتقدم، وكان الغرض فقط هو تحطيم نفوذها السياسي وتحرير الفلاحين من سيطرتها السياسية. (١)

وكانت الرأسمالية موزعة بين انتمائها الوطني وتشابك مصالحها مع المستعمر الأجنبي، وصدر أول قانون لتشجيع الاستثمار الخاص في أول أغسطس ١٩٥٢. (٢) وتميز الاقتصاد المصري مع بداية هذه المرحلة باستمرار المكونات الإقطاعية وتخلف

(1) عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩، ص٧٧ : ٨٠.

(2) صلاح محمد زين الدين، تحليل اقتصادي وتاريخي لدور الدولة في تطوير طبقة المنظمين الصناعيين في مصر، مرجع سابق، ص١٢.

أساليب الإنتاج الرأسمالي في الزراعة، وسيطرة الاحتكارات الاستعمارية والارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي.[1]

وتبنت الدولة الاقتصاد الموجه من خلال وضع أولي خطط التنمية الخمسية عام ١٩٥٧ وترك للقطاع الخاص فرصة كبيرة للمساهمة في هذه الخطة،وعملت علي تشجيع رأس المال المحلي علي توجيه مدخراته للتنمية وقامت بتعديل أحكام الرسوم الجمركية وإعفاء الشركات من ضريبة الأرباح لمدة سبع سنوات وإعفاء الشركات القائمة التي ترغب في زيادة رأس مالها خمس سنوات، إلا أن الرأسمالية المحلية لجأت إلى حجب أموالها وتجميد نشاطها الإنتاجي أو مزاولته في أضيق الحدود، وفي مجالات تحقق لها دورة سريعة لرأس المال وعائداً أكبر،نتيجة لعدم الاطمئنان للقيادة الجديدة واتجاهاتها،واستنفذت السلطة كل الوسائل لإقناع رأس المال الخاص بالإسهام في التنمية ،وبعد سبع سنوات من مغازلة الرأسمالية، اختار النظام طريق رأسمالية الدولة ، وقامت خلال الفترة ما بين فبراير وأغسطس ١٩٦٠، بتأميم مجموعة بنك مصر التي كانت تتحكم في ٤٠٪ من مجمل ودائع الجهاز المصرفي وتسيطر علي ٢٢٧ شركة صناعية وتجارية ، ثم تأميم البنك الأهلي وتصفية مراكز أساسية لسيطرة احتكارات الرأسمالية الكبيرة علي الاقتصاد المصري.[2] وقضت قرارات التأميم خلال الفترة بين عامي ١٩٦٠: ١٩٦٣علي النخبة الاقتصادية، وتركت المجال للنخبة البيروقراطية للتربع علي رأس جهاز الدولة، لتظهر صفة رأسمالية الدولة، وانتهت بإحلال بورجوازية الدولة محل

(1) عبد السلام عبد الحليم عامر، الرأسمالية الصناعية في مصر من التمصير إلى التأميم (١٩٥٧-١٩٦١)(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ٥٩، ١٩٩٣) ص٣٠.

(2) ط.ث.شاكر،قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر(بيروت : دار الفارابي،١٩٩٧١)ص ص ٩٦ ، ١٠٥.

البورجوازية الرأسمالية التي تم إضعافها.[1]

وأصدر النظام تشريعات خلال الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣ لتصفية مراكز الرأسمالية المصرية الكبيرة واستكمال بناء القطاع العام الذي أصبح يسيطر علي أكثر من ٨٠٪ من جملة الاستثمارات بعد التأميم، فجاء قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعروف بقانون الإصلاح الزراعي ليهبط بالحد الاقصي للملكية إلى مائة فدان للفرد و٣٠٠ فدان للأسرة وأعطي للدولة الحق في مصادرة ما يزيد علي هذا الحد مقابل تعويضات في شكل سندات اسمية بفائدة قدرها ٤٪ تسدد في غضون خمس عشرة سنة.[2]

وإتخذ عبد الناصر موقف عدائي من الرأسمالية حيث يقول « لقد كانت هناك طبقة مظلومة تمثل ٩٥٪من الشعب حرمت من كل شئ لتخدم الطبقة السائدة التي تمثل ٥٪ من الشعب» ويقول«لقد قادت الرأسمالية المصرية حركة الإفساد السياسي والديموقراطية المزيفة وذلك علي الرغم من أن التأثير الحقيقي للرأسماليين لم يأتي من مجرد وجودهم في كرسي السلطة قبل الثورة ذلك أننا نادرا ما كنا نجد رأسمالي في الحكم وإنما سيطرة الرأسماليين علي رجال الحكم».[3] واتجه النظام للتحالف مع الاتحاد السوفيتي في منتصف الخمسينيات، والاتجاه نحو الاشتراكية بهدف تعبئة

(1)- برتران بادي، السلطة والمجتمع في الغرب و في بلاد الإسلام، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع، ١٩٩٢) ص ص ١٨٧ – ١٨٩.

(2) مصطفي عبد الغني، لطفي منصور بين الثروة والثورة(القاهرة: مركز دراسات الدول النامية، الطبعة الأولي، يناير ٢٠٠٤) ص ١٣٦ و١٣٧.

(3) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في عيد الثورة التاسع بتاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٦١ (القاهرة: مجموعة خطب وتصريحات و بيانات الرئيس، القسم الثالث من فبراير ١٩٦٠ إلى يناير ١٩٦١، وزارة الإرشاد القومي، مصلحة الاستعلامات القاهرة)، ص ٢٤٩ نقلا عن محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها،مرجع سابق، ص ٣٣٦.

التأييد الشعبي وحشد الجماهير خلف النظام،وهو ما جعل النخبة الحاكمة تعرقل قيام أي قوة تستطيع منازعتها. (١)

واستغلت الدولة ظروف الحرب الباردة للاستفادة من المساعدات من الطرفين لتمويل مشروعها التنموي دون تحمل الطبقات الشعبية في الداخل أي أعباء اقتصادية بما يضمن لها الاحتفاظ بتأييدها ومساندتها، ومع تحول النظام العالمي والاقتراب من الانفراج في علاقة القطبين ضعف دور السياسة الخارجية علي المناورة وتقييد فرصها في استثمار الحرب الباردة ومع حلول منتصف الستينيات باتت المحددات الخارجية عاملا حاسما في التمهيد للتحول نحو الأخذ بسياسة الانفتاح فقد أدى انتكاسه عملية التنمية عام ١٩٦٥ إلى تزايد الضغوط الخارجية علي المستويين العسكري والاقتصادي مما أدى لتعرض نظام عبد الناصر في نهايته إلى أزمة خانقة في الداخل والخارج نتيجة لانقطاع المعونة الأمريكية ومضاعفات التورط في حرب اليمن وتفاقم مشكلات العجز النقدي والتجاري مما جعل النظام يتخلي عن الكثير من سياساته وسهل عملية التحول المضاد بمجرد تولي السادات مقاليد السلطة،فقد تبلورت في نهاية الستينيات أول مظاهر التحسن في هيكل الفرص لصالح رجال الأعمال والذي تمثل في شروع القيادة السياسية في الدعوة إلى توسيع نطاق الحرية الاقتصادية وإتاحة دور أكبر للقطاع الخاص مما مهد الطريق للتحول الذي تم في السبعينيات. (٢)

وأضافت الهزيمة (١٩٦٧)اتجاهاً جديداً لتراجع الدولة عن سياستها حيث زادت الضغوط من الدول المانحة الغربية مطالبة بالتراجع عن السياسات

(1) السيناريو المصري للانفتاح الاقتصادي، مجلة الأهرام الاقتصادي، رقم ٦٧٧، تاريخ ١٩٨٢/ ١/ ٤.

(2) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر(القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، ٢٠٠٦) ص ١٣، ٣٥.

الاقتصادية المتبعة، وطالبت الدول النفطية بنفس الشيء مقابل القروض والمساعدات،وزادت الهزيمة من اعتماد الدولة علي المساعدات الخارجية لتغطية فاتورة الاستهلاك بعد أن زاد الإنفاق العسكري ليصل إلى ٢٥٪ من الدخل القومي خلال الفترة من ١٩٦٧ – ١٩٧٣ إلى جانب اضطرار الدولة إلى تقديم التنازلات السياسية والاقتصادية لبعض القوي الفاعلة في الداخل بعدما كشفت خطورة هيمنة الفئة البيروقراطية علي الهيكل الاجتماعي. ووفرت الظروف التقارب الملائم لحدوث التقارب بين الرأسمالية المحلية ورأس المال الدولي. وكان ٣٠ بيان مارس ١٩٦٨ أول المؤشرات علي التحول فقد حملت الفترة الانتقالية التالية للهزيمة بشائر بدء مرحلة جديدة في تاريخ الاقتصاد السياسي، ففي أواخر فترة عبد الناصر اتجهت الدولة نحو السماح بقدر أكبر من الانفتاح للاقتصاد، وقبول الرئيس عبد الناصر مبادرة روجرز ووقف إطلاق النار بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، ورغبة الدولة في تنمية قوتها العسكرية وتحرير الأرض المحتلة في سيناء علي حساب المضي في خطوات استكمال مشروع التحول الاشتراكي، وبدأ النظام يسمح بالمزيد من المبادرات الفردية، مع الترحيب مجددا بعودة القطاع الخاص إلى استئناف نشاطه في المجال الاقتصادي، ليتبلور في نهاية الستينيات مظاهر التحسن لصالح رجال الأعمال والذي تمثل في شروع القيادة السياسية في الدعوة إلى توسيع نطاق الحرية الاقتصادية وإتاحة دور اكبر للقطاع الخاص. [١] وهو ما يدل علي أن الهزيمة العسكرية كانت وراء مبادرة الدولة بالتحول الاقتصادي والسياسي، والسماح بعودة الرأسمالية المصرية، وفي السنوات الأخيرة من أيام ناصر، بدأت معالم التغير في أركان النظام. [٢]

(1) المرجع السابق،ص ص٣٤، ٣٥.

(2) عادل حسين، الناصرية والتنمية والديموقراطية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥) ص ص ٢٤٦، ٢٤٧.

ويبدو أن عبد الناصر كان متأثرا بتجربة محمد علي والتجربة الصناعية في أوروبا، فحاول بناء الدولة من خلال الاهتمام بالصناعة، فخلال الفترة من (١٩٥٩ إلى ١٩٦٦) شهدت مصر مرحلة نهضة كبري، فحاولت تحقيق الاستقلال الاقتصادي بعد تمصير الأصول الأجنبية والإمساك بمقاليد الأمور في يدها والسيطرة على الموارد بهدف توجيهها في خدمة الصناعة الوطنية، ومن ثم كانت إجراءات التأميم وفرض الحراسة تلك الإجراءات التي أصبحت الدولة بموجبها المسيطر الحقيقي على موارد الإنتاج كما استطاعت من خلال تبنى سياسة الاعتماد على الذات أن تستخدم موارد البلاد وتطوعها لخدمة التنمية واستطاعت أن تحقق أعلى المعدلات للنمو داخل القطاع الصناعي بلغ٨ , ٩٪ في ذلك الوقت واستطاعت أن تغير من هيكل الصناعة لتنتج السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة والوسيطة والصناعات الثقيلة. [١] وعبرت التطورات الاقتصادية في المجتمع المصري خلال الخمسينيات والستينيات عن محاولة بناء نموذج رأسمالية الدولة الوطنية، إلا أنه أخذ في التحلل السريع مع هزيمة يونيو ١٩٦٧. [٢]

وتم خلال هذه الأيام السيطرة علي منظمات رجال الأعمال، فقد أعيد تأسيس اتحاد الصناعات المصرية بالقرار الجمهوري رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٨ لتنظيمه،وتحديد أساليب عمله وتشكيله بما يتفق مع طبيعة المرحلة وجعل الدخول في الاتحاد إجباري لكل منشأة يزيد رأسمالها عن خمسة ألاف جنية وتضم ٢٥ عامل كحد أدني، وتخضع لرقابة وزارة الصناعة، وهو ما قضي علي استقلالية الاتحاد حتى الآن ،

(1) نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي حتى عهد عبد الناصر، مرجع سابق، ص٣٥٦.

(2) محمد عبد الحميد إبراهيم، التكوين الاجتماعي المصري منذ منتصف السبعينيات (القاهرة: بحث في حقيقة التعددية السياسية في مصر، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مصطفي كمال السيد وآخرون ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦) ص ٢٧ و ٢٨.

وجعله بمثابة جهاز تابع لوزارة الصناعة ويتسم بالعضوية الإجبارية وتعيين الحكومة لرئيسة، وأصبح جهازاً حكومياً لا يعبر عن مصالح أعضائه. (١)

وتم إنشاء الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٥ وهدفه العناية بالتجارة وتوحيد جهود الغرف والتمثيل في الهيئات الدولية، والاشتراك في المؤتمرات الاقتصادية وتنسيق جهود الغرف بهدف النهوض بالتجارة .

خلاصة القول أن أيام عبد الناصر سمحت في البداية لرجال الأعمال بلعب دور من أجل تنمية الاقتصاد إلا أن الصورة السلبية التي كانت في تصور القيادة السياسية أو الضباط الأحرار أدت إلى تحجيم هذا الدور، وبالتالي اختفي أي دور للرأسمالية، وتم تدمير الرأسمالية الموجودة عن طريق التأميم والمصادرة ، إلا أن العوامل الخارجية وهزيمة ٦٧، أدت إلى عودة الدولة إلى النظر للرأسمالية المصرية مرة أخري للمساهمة في القيام بدور تنموي مساعد لدور الدولة.

(1) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر(القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، ٢٠٠٦) ص١١٢.

ثالثًا : رجال الأعمال وفترة السادات

كانت الدعوة للانفتاح تتردد في منتصف الستينيات، وبالتحديد في أعقاب انتهاء أول وأخر خطة تنمية شهدتها مصر ، ثم صارت تتردد كثيرًا بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، إلا أنها لم تأخذ شكل الحملة المكثفة إلا بعد ١٥ مايو ١٩٧١، حيث صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ والذي حظر مصادرة الملكية الخاصة[١] وصدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٤ والذي أقر بحق الأفراد في تمثيل الشركات الأجنبية وتأسيس مكاتب للتوكيلات التجارية والسماح للمصريين بفتح حسابات بالعملات الأجنبية وحرية تحويل أرصدتهم النقدية، وهو ما سمح للرأسمالية القديمة بالعودة إلى استئناف نشاطها السابق،واعتبر صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بمثابة الإطار القانوني والتجسيد والبداية الرسمية لعصر الانفتاح،وأهم ما نص عليه القانون هو فتح باب الاقتصاد أمام رأس المال العربي والأجنبي في شكل استثمار مباشر في كافة المجالات. [٢]

وتجربة الانفتاح صاحبها تحول من التنظيم السياسي الواحد المتمثل في الاتحاد الاشتراكي العربي إلى صيغة التعدد الحزبي، وهي العملية التي بدأت بصدور ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي في عام ١٩٧٤ مرورًا بإعلان المنابر السياسية في عام ١٩٧٦ وتحويل هذه المنابر إلى أحزاب في نفس العام أثر خطاب للرئيس السادات في

(1) عبد القادر شهيب، محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر(القاهرة: دار ابن خلدون، الطبعة الأولي، مارس ١٩٧٩) ص ١٦.

(2) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،٢٠٠٦) ص ٣٤٥.

١١ نوفمبر ١٩٧٦ وصاحب هذه الإجراءات علي الصعيد السياسي تطورات علي كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية وتمثلت في دخول القطاع الخاص في العديد من المجالات، منها الاستيراد بدون تحويل عمله وصدر في هذا الشأن القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٥ وإقرار حق الأفراد في تمثيل الشركات الأجنبية وفتح وكالات للاستيراد ،وسمح للمصدرين الحائزين علي نقد أجنبي من العمل في الخارج بفتح حسابات بالعملات الأجنبية وبحرية تحويل أرصدتهم بالخارج أو التنازل عنها للغير، فترتب علي ذلك انتشار عمليات التهرب والسوق السوداء،وتجارة العملة،الأمر الذي أضعف من سيطرة الدولة علي موارد الصرف الأجنبي في الاقتصاد المصري، وخلق الاعتماد علي الدولار وقبوله كمخزن للقيمة وخلق نقوداً لا تستطيع الأجهزة الاقتصادية الرقابية المعتادة التحكم فيها وفي هذا المناخ من ظهور التهريب والاتجار في العملة والاستيلاء علي بعض الأموال العامة الذي سمح بها تطور القوانين علي المستوي الاقتصادي، وتعدد حالات الهروب بأموال البنوك إلى الخارج علي امتداد فترة حقبتي السبعينيات والثمانينيات،أظهر الدولة بمظهر العاجز عن التصدي لهذه النوعية من الجرائم والحد من انتشارها في حين أظهرت تشددا وعدم تسامح في مجال المعارضة السياسية وبدأ الأمر أمام الشعب وكأن كل شئ متاح ومباح ويمكن التجاوز عنه والسكوت عليه فيما عدا التآمر أو العمل السياسي ضد النظام القائم. (١)

وخلقت سياسة الانفتاح الاقتصادي مجموعة من الأنشطة الخفية أو غير المعلنة نتيجة للمزايا والإعفاءات العديدة التي أعطتها لرؤوس الأموال العربية والأجنبية

(1) إكرام فتحي إلياس، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للانحرافات التي تلحق الوظيفية العامة في مصر، دراسة لبعض قضايا الفساد(جامعة الأزهر بنات:كلية التجارة،شعبة الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة،١٩٩٩)ص ٤٥، ٤٦.

وأصبح الاقتصاد يتكون من التهريب السلعي والمنتجات المستوردة وتجارة المخدرات، كما خلقت منافذاً وقنوات للتكوين السريع للثروات من خلال أنشطة معينة مثل الاستيراد بدون تحويل عملة والسوق السوداء للنقد الأجنبي وتجميع الأموال من المواطنين بغرض توظيفها. (١)

ولم تسفر سياسات الانفتاح الاقتصادي، وما واكبها من توسيع الفرص المتاحة للقطاع الخاص والتحول إلى اقتصاد السوق وأحداث نقله نوعية للاقتصاد المصري تساهم في تنمية حقيقية تحل المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد ،كما أن السياسات والتشريعات التي واكبتها لم تكن تتم لصالح النمو الرأسمالي الحقيقي وتقوية القطاع الخاص المنتج بل كانت تتم لصالح القطاع الخاص غير المنتج، والنمو الرأسمالي الذي غلب عليه الطابع التجاري والمالي، ولم تسفر هذه السياسية عن حل مشكلات المجتمع علي المستوي الاقتصادي ، كما فشلت علي المستوي السياسي عن أحداث الديمقراطية والتعدد الحزبي الحقيقي ولم تسفر عن حل المشاكل الاجتماعي الخاص بالتوزيع شبه العادل لثروة المجتمع القومية. (٢)

ويمكن رصد أهم مظاهر رجال الأعمال خلال هذه الفترة كالتالي:

أ- دعم الدولة لرجال الأعمال ومنظمات الأعمال.

اتجهت الدولة إلى تغليب مصالح رأس المال بتشجيع قيام جمعيات لدفاع عن

(1) أحمد ثابت، المال والسياسية في مصر دراسة في اليات المشاركة السياسية لبعض جماعات المصالح والمال (١٩٧٤ -١٩٩١) (القاهرة: بحث في حقيقة التعددية السياسية في مصر ، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مصطفي كمال السيد وآخرون، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦) ص٢٤٨ :٢٥٩.

(2) محمد عبد الحميد إبراهيم، التكوين الاجتماعي المصري منذ منتصف السبعينيات (القاهرة: بحث في حقيقة التعددية السياسية في مصر ، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مصطفي كمال السيد وآخرون، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦) ص٥٤ و ٥٦.

القطاع الخاص، واستخدام نفوذها للتأثير في السياسات الاقتصادية المتبعة، من خلال قنوات عديدة أهمها: وجود ممثلين لهذه المنظمات في اللجان التشريعية المتخصصة بمجلس الشعب وقدرتهم علي التأثير علي الرأي العام، وشهدت نهاية السبعينيات تنامي رأسمالية الانفتاح والتي استمدت رافدها الأساسي جذورها من النخبة التكنوقراطية–البيروقرطية التي خرجت من جهاز الدولة، وهذا الدول لرجال الأعمال جاء تاليا لتطبيق سياسات الانفتاح.[1]

وأدي التحول إلى ظهور شرائح اجتماعية جديدة تملك الثروة دون أن تتمتع بنفوذ سياسي في البداية، مما يلجأ إلى استمالة عناصر وأجهزة النخبة الحاكمة عن طريق استخدام أساليب غير مشروعة مثل الرشوة والعمولات والامتيازات المختلفة للمسئولين مادية أو عينية أو الحصول علي نفوذ سياسي من خلال عضوية البرلمان.[2]

واتجهت بعض جماعات المصالح وخاصة جمعيات رجال الأعمال إلى استخدام آليات المشاركة السياسية بعد تأسيسها، وبعد إنشاء بعض روابط التنسيق المنظمة وغير المنظمة مع السلطات التنفيذية والاقتصادية، ومن أهم آليات المشاركة السياسية التواجد كأعضاء نشطين في الأحزاب السياسية خاصة التي تتبني برامج تنص علي تشجيع القطاع الخاص والمبادرة الفردية وتقليص دور القطاع العام ومن أهم الأحزاب الحزب الوطني الحاكم وحزب الوفد الجديد، وقد شهدت انتخابات

(1) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠٠٦) ص٣٤٩، ٣٥٠.

(2) أحمد ثابت، المال والسياسية في مصر دراسة في آليات المشاركة السياسية لبعض جماعات المصالح والمال (١٩٧٤ -١٩٩١) (القاهرة: بحث في حقيقة التعددية السياسية في مصر ، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مصطفي كمال السيد وآخرون ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦) ص٢٤٤.

مجلس الشعب الثلاث في الأعوام ١٩٨٤ و١٩٨٧ و١٩٩٠ ترشيح الحزب الوطني وحزب الوفد لرجال أعمال بارزين سواء كانوا أعضاء في جمعيات رجال الأعمال أو غير المنضمين إليها،ونجح نفوذ رجال الأعمال سواء من خلال مجلس الشعب أو الاجتماعات مع الحكومة في تعديل أو تغيير بعض القوانين. (١)

وارتبطت مصالح الرأسمالية باستمرار ربط مصر بالاقتصاد العالمي حيث كان لسياسية الانفتاح الاقتصادي دوراً في نموها وتدعيمها فقد تركزت أنشطتها علي مجالات الاستيراد والتوكيلات التجارية الأجنبية وهو ما جعل هناك قوي وفئات اجتماعية في الداخل ترتبط مصالحها ارتباطا وطيدا بالخارج وتستفيد من شبكة الروابط معه وتعمل علي استمرارها. (٢)

ب- منظمات رجال الأعمال

بدأت جماعات رجال الأعمال في الظهور من جديد عام ١٩٧٥ (المجلس المصري الأمريكي) وذلك في إطار التوجهات الاقتصادية الجديدة التي عرفت خلال ذلك الوقت بسياسة الانفتاح الاقتصادي وتوالى بعد ذلك تأسيس جمعيات رجال الأعمال مثل جمعيه رجال الأعمال المصريين(١٩٧٨) واللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالإسكندرية (١٩٨٠) غرفه التجارة الأمريكية (١٩٨٣) ثم جماعات رجال الأعمال للمدن الصناعية الجديدة ثم جماعات رجال الأعمال ببعض المحافظات (٣)

---

(1) أحمد ثابت، المال والسياسية في مصر دراسة في آليات المشاركة السيسية لبعض جماعات المصالح والمال (١٩٧٤ -١٩٩١) (القاهرة: بحث في حقيقة التعددية السياسية في مصر ، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مصصفي كمال السيد وآخرون ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦) ص٢٤٨ :٢٥٩.

(2) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠٠٦) ص٣٧

(3) تقرير التنمية الشاملة في مصر ١٩٩٩/ ٢٠٠٠(جامعة القاهرة: مركز بحوث ودراسات الدول النامية،٢٠٠١)

وظهرت خلال هذه الفترة منظمات أخري غير اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية تتميز بعضوية محدودة وحضور إعلامي وبتعدد اتصالاتها الخارجية والداخلية. ومنها:

مجلس الرئاسي المصري الأمريكي:

تأسس المجلس الرئاسي المصري الأمريكي في أغسطس ١٩٧٥ كأول التنظيمات الجديدة المعبرة عن مصالح رجال الأعمال والذي أنشئ بقرار من رئيس الجمهورية تطبيقا لأحد بنود الاتفاق الذي عقد بين الرئيس أنورالسادات والرئيس الأمريكي نيكسون لتنمية الاستثمارات ودعم التعاون الاقتصادي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، ويتألف من ٣٠ عضواً من كبار رجال الصناعة والتجارة والمال ويضم عدداً من أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين ويجتمع مرتين سنويا لمناقشة العلاقات الاقتصادية وحجم التبادل التجاري ومجالات الاستثمار والتعاون بين البلدين ويتم إعادة تشكيلة بقرار من رئيس الجمهورية كل عامين، وقد مارس المجلس دوراً كأحد جماعات المصالح بدعم سياسي وتشجيع شخصي من السادات وظهرت أهميته السياسية في حرص الرئيس علي الاجتماع بأعضائه في مصر وأثناء زياراته المتكررة للولايات المتحدة، وجاء تأسيس المجلس ليكون قناة تنظيمية تسمح لرجال الأعمال من الجانبين بإجراء الحوار حول العلاقات الاقتصادية وتوسيع أشكال التعاون الثنائي في شتئ المجالات وبحث سبل تحفيز التجارة وجذب الاستثمار، واعتبر همزة الوصل بين غرفة التجارة الأمريكية في القاهرة وجمعية رجال الأعمال المصريين، وحرص المجلس علي التأثير علي السياسة الاقتصادية من خلال إدخال تعديلات هيكلية علي مضمون التشريعات والنظم القائمة وتقديم الديمقراطية كمطلب سياسي وربطه بمتطلبات تحقيق النجاح بسياسة الانفتاح الاقتصادي واستطاع تعديل قانون العمل والتشريعات الأخرى

الحاكمة لعلاقات العمل من خلال مطالبته بذلك إلى جانب تعديل قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤.[١]

جمعية رجال الأعمال المصريين

أقدم هذه المنظمات المحدودة العضوية وتم إشهارها في سنة(١٩٧٧) وتصف الجمعية نفسها بأنها كيان غير حكومي لا يستهدف الربح وإنما توحيد جهود رجال الأعمال الجادين والراغبين في الإسهام بخبراتهم وطاقاتهم للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وتهدف إلى العمل على تهيئة المناخ الاقتصادي لمساعدة رجال الأعمال على ممارسة دورهم في البناء الاقتصادي والاجتماعي وتبني حوار مع الحكومة يرضي جميع الإطراف ووضع تصورات وفكر رجال الأعمال أمام المسئولين بأجهزة الدولة حتى يكون لهم دوراً إيجابياً في المساهمة في تنفيذ السياسة الاقتصادية، ودعم سياسة الاقتصاد الحر وتعميق دور المستثمر المصري في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمنح العضوية لرجال الأعمال بصفتهم الشخصية بشرط أن يكون العضو قد باشر عملاً متصلاً بالنشاط الاقتصادي لمدة لا تقل عن عشر سنوات بصفته مالكاً أو رئيساً لمجلس إدارة أو عضواً منتدباً بالإدارة أو مديراً عاماً أي أن يكون متخذ قرار طوال هذه الفترة،ويتم اختيار العضو الجديد من خلال التصويت عليه في مجلس الإدارة ولأي عضو مجلس الإدارة أن يستخدم حق الاعتراض فيتوقف قبول العضو الجديد، مع ضرورة أن يقوم عضوان بالجمعية بتزكية وترشيح الشخص الذي يرغب في الانضمام للجمعية.[٢]

---

(1) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠٠٦) ص٤١

(2) نصار حاتم ، دور رجال الأعمال المصريين في لتأثير علي السياسة الاقتصادية (جامعة القاهرة:مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، بحث في المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب «التطور السياسي في مصر ١٩٨٢ -١٩٩٢ ، ١٩٩٤) ص٥٧١

غرفة التجارة الأمريكية في مصر

تعود نشأتها إلى سنة ١٩٨١ انبثاقاً من مجلس الأعمال المصري الأمريكي وتجاوزت عضوية الغرفة ألف شركة تعمل في مجال العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومصر، وتعتبر الغرفة من أهم منظمات رجال الأعمال محدودة العدد وأكبرها حجماً وأكثرها نشاطاً وربما نفوذاً بحكم عضويتها العادية والتي تضم كبريات الشركات المصرية ذات العلاقات مع الولايات المتحدة وممثلي الشركات الأمريكية العاملة في مصر،وعضويتها الشرفية تشمل كبار المسئولين في مصر والولايات المتحدة ، وأصبحت من أكثر منظمات الأعمال ثراءاً بحكم ميزانيتها التي تقترب من مليونين ونصف المليون دولار، وهي تمثل مصالح أعضائها أمام الحكومتين المصرية والأمريكية ، وتقوم بعقد لقاءات بصفة مستمرة مع كبار المسئولين في الحكومتين ومن خدماتها تيسير اتصالات الشركات الأمريكية بهم وتنظيم زيارات عمل سنوية لأعضائها إلى الولايات المتحدة ومن أهم هذه الزيارات البعثة السنوية لطرق الأبواب وذلك للقيام باتصالات غير رسمية على أعلى مستوي.[١]

جـ : مظاهر الطفيلية في مجتمع رجال الأعمال

أفرزت تجربة الانفتاح الاقتصادي رافداً جديداً للرأسمالية يتمثل في الرأسمالية الطفيلية نتيجة للسماح للقطاع الخاص بالاستيراد والتصدير، وتمثيل الشركات الأجنبية، وفتح وكالات للاستيراد، ووصل خلال الفترة (١٩٧٥ : ١٩٨٢) عدد التوكيلات إلى أكثر من ١٨٠٠ وكيل.[٢] وسوف يتم ذكر مظاهر الطفيلية بالتفصيل ص١١٧.

---

(1) وردة هاشم، الدور السياسي لجماعات رجال الأعمال في مصر (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، بحث في المؤتمر الخامس للباحثين الشباب ٢٢ إلى ٢٤ أبريل سنة ٢٠٠٣ ، ص ٨٣٢ إلى ٨٦٠).

(2) إبراهيم العيسوي، في إصلاح ما أفسده الانفتاح (القاهرة: كتاب الأهالي رقم ٣، سبتمبر ١٩٨٤) ص ١٩٧.

رابعًا : رجال الأعمال وعصر مبارك

حصل رجال الأعمال في عصر مبارك (من عام ١٩٨١ حتى الآن ٢٠١١) علي مميزات لم يكن ليحلموا بها بعد حركة يوليو ، وذلك بفعل الضغوط الخارجية متمثل في البنك الدولي، والضغوط الداخلية متمثل في الفشل في التنمية وتضخم مشكلة البطالة والفقر ، وعجز النظام الحاكم علي القيام بالنهضة الاقتصادية وتفاقم مشكلة الديون وعجز الموازنة قام البنك الدولي بفرض شروطه علي مصر والتي منها إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص.

وشهدت بدايات حقبة التسعينات منعطفاً هاماً في برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث وقعت مصر إتفاقية صندوق النقد الدولي (مايو ١٩٩١) واتخذت العديد من الإجراءات، وتنفيذ حزمة من السياسات الاقتصادية للتحول نحو السوق الرأسمالي واتبعت الحكومة برامج الإصلاح الاقتصادي، وبدأت إجراءات تنفيذ برنامج الخصخصة بصدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذي سمي بقانون قطاع الأعمال العام، إلى جانب الإصلاح الزراعي من خلال رفع التحصيل الإجباري وإلغاء الدعم لجميع مستلزمات الإنتاج وتقييد ثم إلغاء الائتمان المدعم للفلاحين.[1]

وشرعت الدولة في تطبيق برامج الإصلاح تحت ضغط أزمتها الداخلية وزيادة حدة التوتر الاجتماعي والسياسي الناجم عنها،إلي جانب ضغوط مؤسسات التمويل الدولية، وما أتيح لها من تسهيلات دولية في ظل ظروف استثنائية مواتية في أعقاب حرب تحرير الكويت.

(1) تقرير الاحتجاجات العمالية في بر مصر(القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، ٢٠٠٠)ص ٣٠.

ووصف البعض الطبقة الرأسمالية التي نما حجمها وزاد دورها منذ السبعينيات وخلال الثمانينيات بكونها أتت في ركاب رأس المال العالمي، فالنظرة الفاحصة لجمعية رجال الأعمال تكشف النقاب عن أن نسبة كبيرة من أنشطتهم كانت موجهة إلى الخارج فحوالي ٢٨٪ منهم يعملون في مجال التوكيلات والاستيراد والتصدير، والأغلبية تعمل في المجالات الاستهلاكية والمشروعات التجارية ،وسعت إلى توطيد صلاتها بالجهات المانحة فقد شهد عام ١٩٩١ نشاطاً مكثفاً للجمعية في عقد الاجتماعات المشتركة ومنها مثلا لقاء مع مدير وكالة التنمية الدولية الأمريكية، وغيرها من اللقاءات التي أكدت علي ضرورة مشاركة القطاع الخاص والتزام الحكومة بتنفيذ برنامج الإصلاح. (١)

وشهدت حقبة التسعينيات تنامي كبير في نفوذ رجال الأعمال من خلال منظمات وجمعيات رجال الأعمال،ومن خلال التزاوج بين السلطة والثروة(٢)

وظهور بعض الجمعيات الأخرى ودور لسيدات الأعمال. ففي أواخر السبعينيات ظهرت من محاولة لإصلاح هيكل اتحاد الصناعات وتعديل القانون الصادر عام١٩٥٨، ولم يتم تفعيل أي منها حيث بدأت عملية المطالبة بالإصلاح بعد تولي محمد فريد خميس رئاسته عام ١٩٩٣ كأول رئيس للاتحاد ينتمي للقطاع الخاص، ولكن لم تنجح محاولات الإصلاح وظلت وزارة الصناعة التي أصبحت الآن وزارة التجارة والصناعة هي المهيمنة علي الاتحاد، كما استمرت هيمنة الحكومة علي اتحاد الغرف التجارية.

وتعددت جمعيات رجال الأعمال التي ينتمون إليها، مثل اتحاد الصناعات

(١) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦) ص٧٥

(2) مصطفي الفقي، من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح (القاهرة: دار الشروق ،٢٠٠٤) ص٦٦.

المصرية واتحاد الغرف التجارية وجمعية رجال الأعمال المصريين، جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، جمعية رجال الأعمال المصريين - الأمريكيين، جمعية رجال الأعمال المصرية الفرنسية، جمعية رجال الأعمال المصريين واللبنانيين، إلى جانب تجمعات أخرى أحدث وأقل فاعلية وتأثيراً مثل اتحاد المقاولين واتحاد المصدرين والمستوردين.[1]

وهذا التعدد خلق نوعاً من عدم التنسيق بين هذه التجمعات ولا يوجد تنسيق واضح بينها، وهو ما يدفع رجال الأعمال إلى الانتماء إلى أكثر من تجمع حتى يستفيد من مميزات كل تجمع، وهناك من يحتل مناصب قيادية في أكثر من جمعية، وهذا التباين يجعل مجتمع رجال الأعمال في مصر ليس شريحة متجانسة، وإن كان رجال الأعمال يتفقون في تأييد سياسة التحرر الاقتصادي، إلا أن هناك تباين في مواقف رجال الأعمال من القضايا الاقتصادية والسياسية، مثل قضية تحرير التجارة الخارجية،فرجال الصناعة يطالبون بالتأني، والغرف التجارية تشجع تحرير التجارة ، والاتحاد العام للغرف التجارية وبعض جمعيات المستثمرين يدعون لمقاطعة إسرائيل اقتصادياً بسبب عدم استجابتها لمطالب الشعب الفلسطيني، خاصة بعد في انتفاضة الأقصى التي بدأت في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ في حين بعض التجمعات الأخرى لم تتخذ هذا الموقف. وهذا التباين أدي إلى صعوبة تكوين رجال الأعمال الأعضاء في مجلس الشعب لوبي أو جماعة مصلحة داخل مجلس الشعب، أن كانت مصالحهم متقاربة. وظهرت مراكز بحثية وفكرية تبنت قضايا رجال الأعمال في القطاع الخاص، مثل جمعية النداء الجديد والمركز المصري للدراسات الاقتصادية .

(1) وردة هاشم، حدود الدور السياسي لرجال الأعمال في مصر (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ملف الأهرام الاستراتيجي) http://acpss.ahram.org.eg/ahram دخول ٢٢ يناير ٢٠٠٨.

ومن هذه الجمعيات:

جمعية النداء الجديد

نشأت جمعية النداء الجديد في أغسطس ١٩٩٠ وتم تسجيلها كجمعية ثقافية وعلمية وفق قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، وتم افتتاحها في ٢٠ فبراير ١٩٩٣ بحضور حوالي ٣٠٠ من المفكرين والسياسيين ،وهدفها الوصول إلى التحرير الشامل للنظام الاقتصادي والسياسي علي النحو الذي يكفل العيش الكريم للشعب ويحقق العدالة الاجتماعية ويرسي قواعد الديمقراطية.

جمعيات سيدات الأعمال:

شهدت حقبة التسعينيات تأسيس جمعيات لسيدات الأعمال بلغ عددهم خمس جمعيات مشهرة ، وتمت الدعوة إلى تأسيس اتحاد لها يضم في عضويته ١٥ سيدة أعمال يمثلن الجمعيات القائمة والموزعة بين القاهرة والإسكندرية والجيزة والمنصورة بمعدل ثلاث عضوات لكل جمعية، ومن هذه الجمعيات جمعية سيدات الأعمال المصرية برئاسة فاطمة أبو العز وتأسست عام ١٩٩٧ ولا تقبل في عضويتها إلا من تمتلك مشروعاً إنتاجياً في حين أن الجمعيات الأخرى تقبل في عضويتها موظفات وسيدات مجتمع وزوجات لرجال الأعمال، وجمعية مصر ٢١ تأسست في عام ١٩٩٨ برئاسة الدكتورة يمني الشريدي وخرجت من الجمعية الأولي بسبب خلاف حول من يمثل مصر في المنتديات الدولية ومن يستحق أن يستقبل الوفود الاقتصادية الأجنبية القادمة لزيارة مصر، وتتميز أغلب مشروعات سيدات الأعمال بحجمها المحدود علي عكس جمعيات رجال الأعمال التي تفرض شروطاً قاسية لا يستطيع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلبيتها. وتعاني جمعيات سيدات الأعمال من عدم الاهتمام الإعلامي وانتباه المسئولين مقارنة بجمعيات رجال الأعمال كما استأثر رجال الأعمال بالتمثيل في أغلب الوفود الرسمية في المنتديات

الاقتصادية الدولية، بينما لم يكن هناك أي تمثيل يذكر لسيدات الأعمال.[1]

جمعيات شباب رجال الأعمال

شهدت حقبة التسعينيات إتجاه مجموعة من شباب رجال الأعمال نحو تأسيس جمعيات خاصة بهم سواء كانوا من أبناء رجال الأعمال الكبار الذين ساندوهم في البداية أو كانوا يبدءون من الصفر، ولكن هناك مجموعة من المشاكل والصعوبات التي واجهت هؤلاء وهو ما يعود في نظر البعض إلى دور الجماعات الأخرى التي تضم كبار رجال الأعمال، فمثلا لعب كبار رجال الأعمال دوراً ضاغطاً في تعطيل صدور قانون منع الاحتكار مع المطالبة بكثير من الاستثناءات مما أدي إلى إعداد ستة مشاريع للقانون وعدم خروجه إلا في عام ٢٠٠٦، ويعود في نظر فريق أخري إلى دول الدولة التي تميل إلى محاباة كبار رجال الأعمال بما تقدمه من تسهيلات ومنها ما يعود إلى نقاط الضعف والقصور الذاتية التي يعانيها هؤلاء.وتم في عام ١٩٩٤ تأسيس مجموعة شباب رجال الأعمال وجمعية شباب المصدرين بمساعدة الصندوق الاجتماعي للتنمية وتحت رعاية البنك الأهلي وبمشاركة غرفة التجارة الألمانية العربية.

منتدى مصر الدولي الاقتصادي

تأسيس المنتدى في عام ١٩٩٨ وتم افتتاحه في ١٢ يناير ١٩٩٩ بحضور عمرو موسي وزير الخارجية ، ووصل حجم العضوية نهاية عام ٢٠٠٣ إلى ٩٢ عضو من كبار رجال الأعمال ، ومهمته السعي نحو تحقيق الرخاء الاقتصاد وأهدافه تتمثل في بناء وتطوير قاعدة للبيانات وشبكة معلومات من خلال إجراء دراسات اقتصادية لاستكشاف فرص الاستثمار والترويج لها فيما فيه مصلحة الاقتصاد وإقامة

(1) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر- مرجع سابق ، ص ١٥٧

المؤتمرات والندوات وورش العمل المتخصصة والعامة من أجل فتح قنوات الحوار وتبادل المعلومات مع كافة الأجهزة والهيئات الحكومية وسائر منظمات وجمعيات رجال الأعمال، والسعي لتسليط الضوء علي السياسات الاقتصادية الكلية لدفع قدرة الاقتصاد المصري نحو مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي.[1] وله مقر في فندق سميراميس ويعتبر محمد شفيق جبر هو رئيس مجلس الإدارة منذ تأسيس الاتحاد ونجح المجلس في عقد لقاءات مهمة مثل لقائه مع بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي، ورؤساء بعض الدول.

(1) المرجع السابق، ص ٨٣.

obeikandl.com

أهم مظاهر عصر مبارك

تعديل الدستور

تعديل الدستور ليس بالمسألة الهينة في أي دولة، وفي مصر يجعل تعديله من الأمور المستحيلة عملياً في الظروف الحالية ما لم يقف وراء التعديل رئيس الجمهورية أو الحزب الحاكم ، فالدستور المصري لا يعطي الحق في اقتراح تعديله إلا لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب (المادة ١٨٩) وإذا جاء الاقتراح من مجلس الشعب فلابد أن يسبقه طلب موقع من ثلث أعضاء المجلس علي الأقل وأن يوافق مجلس الشعب علي هذا الطلب بعد مناقشته من حيث المبدأ بأغلبية أعضائه. (١)

وتفيد التجربة أن الدستور المصري (دستور١٩٧١) لم يشهد أي تعديل منذ تولي الرئيس مبارك السلطة في اكتوبر١٩٨١ إلا في ٢٦ فبراير ٢٠٠٥ عندما أعلن الرئيس مبارك عن تعديل المادة ٧٦ من الدستور للتحول من طريقة الاستفتاء لطريقة الانتخاب الحر المباشر بين مرشحين متعددين ، هو ما أحدث تحولاً نوعياً في نظرة النخبة الحاكمة في مصر لقضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي، وعكس هذا التعديل الدستوري أزمة واضحة هيكلية في بنية النظام السياسي المصري جعلت أداءه محكوماً بتوازنات بيروقراطية ضيقة، ولم تقترب من تعديل المادة٧٧ التي تجعل انتخاب رئيس الجمهورية غير مقيد بأي مدة،وأفرغت المادة ٧٦ من أي

(١) إبراهيم شحاتة، وصيتي لبلادي (النص الكامل) (القاهرة: هيئة الكتاب ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠١) ص ٢٢٥.

دلالة حقيقية للتغيير حيث تنص المادة بعد تعديلها علي أن ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر مع ضرورة أن يحصل علي تأييد ٢٥٠ عضواً من أعضاء مجلس الشعب والشورى والمحليات يكون من بينهم ٦٥ عضوا في مجلس الشعب، و٢٥ عضوا بمجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس محلي في ١٤ محافظة بحد أدني، ويستكمل العشرون الآخرون من بين أعضاء المجالس الثلاثة.[1] وتم التعديل الثاني حينما أعلن الرئيس مبارك في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦ عن طلب تعديل الدستور ١٩٧١ ، وأبلغ ذلك لمجلس الشعب، عن تعديل ٣٤ مادة من الدستور، وأثار التعديلات جدلاً واسعاً داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.[2] وتم التعديل في ٢٦ مارس ٢٠٠٧.

يظهر واضحاً أن النظام السياسي المصري تمسك بالآليات التي اتبعها علي مدي ثلاثة عقود في تعامله مع القوي الداخلية والخارجية المطالبة بالإصلاحات السياسية والديمقراطية، عبر محاولة احتواء هذه الضغوط من خلال تقديم تنازلات جزئية لا تؤثر علي بنيان النظام السلطوي. إلا أن رجال الأعمال حصلوا علي مكسب كبير من التعديلات الدستورية حيث تم إلغاء كلمة اشتراكية من الدستور، والتي كانت تتناقض مع توجهات الدولة نحو الرأسمالية، والسماح بدور كبير لرجال الأعمال في إدارة الشئون الاقتصادية.

الإصلاح الاقتصادي

تعتبر بدأت عملية التحرير الحقيقي للاقتصاد في مصر عام ١٩٩١ بعد التوقيع

(1) وحيد عبد المجيد ، تقرير الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات عن الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥، ص ١٩،٢١.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي٢٠٠٦-٢٠٠٧(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص٣٦٣.

علي إتفاقية الإصلاح الهيكلي مع البنك الدولي، وبدأت تنفيذ سياسة الخصخصة، حيث جعل صندوق النقد الدولي عملية تقديم المعونة مشروطة بالتحرر الاقتصادي وبيع القطاع العام[1]

وبدأت الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ منتصف عام ١٩٩١ عندما توصلت إلى إتفاق مع صندوق النقد الدولي في يونيو ١٩٩١ حول برنامج الاستقرار الاقتصادي ، وأعقبه إتفاق مع البنك الدولي في يونيو ١٩٩١ حول برنامج الإصلاح والتثبيت الهيكلي، وأعقبه إتفاقاً مبدئياً في إطار نادي باريس ينص علي إعفاء مصر تدريجياً من جانب كبير من الديون الرسمية الخارجية،ونتيجة لموقف مصر من حرب الخليج تم إعفاء مصر من حوالي ١ ,٧ مليار دولار قيمة الديون العسكرية الأمريكية و٢ ,٦ مليار دولار قيمة ديون مستحقة لدول الخليج، وفي مايو ١٩٩١ ذهبت مصر مرة أخري إلى نادي باريس لتعود باتفاقية لتخفيض وإعادة هيكلة مديونيتها الخارجية وتغطي هذه الاتفاقية حوالي ٦ ,٢٠ مليار دولار من هذه المديونية بنسبة ٥ ,٦٧٪ من إجمالي المديونية، كما تم توقيع اتفاق المساندة بين مصر وصندوق النقد الدولي في أكتوبر ١٩٩٦ . ويتضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي ثلاث مكونات رئيسية: سياسات التثبيت والتكيف والتي تهدف إلى الإصلاح النقدي والمالي. وسياسة الإصلاح الهيكلي وتهدف إلى رفع كفاءة القطاع الإنتاجي والعمل علي تحرير الأسعار والاتجاه نحو الخصخصة وحرية التجارة. وسياسات اجتماعية تهدف إلى تخفيف الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. [2]

---

(1) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر(القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، (٢٠٠٦) ص٦٧و٧٢.

(2) علي لطفي ، دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري بين دروس الماضي وتحديات المستقبل (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، بحث في المؤتمر العلمي السنوي الرابع والعشرون للاقتصاديين المصريين حول تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصادي المصري في الفترة من ٥ – ٧ مايو ٢٠٠٥)ص٩.

الإصلاحات في السياسة النقدية

لعبت الإصلاحات المالية والنقدية دوراً رئيساً في برنامج الإصلاح الهيكلي منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، وتم اتخاذ عدد من الإجراءات منها تحرير وتوحيد سعر صرف الجنيه المصري عام ١٩٩٠، وأصبحت قيمة الجنيه تحدد بشكل واقعي من خلال قوي العرض والطلب، وتحرير أسعار الفائدة المصرفية عام ١٩٩١، بهدف الوصول إلى أسعار فائدة واقعية تحدد من خلال قوي العرض والطلب، وإلغاء جميع السقوف الائتمانية في عام ١٩٩٣ بهدف تعزيز الإدارة النقدية غير المباشرة للسيطرة علي حجم الائتمان، وتم استحداث أداة للربط بين السياسة المالية والنقدية في ضوء الاسترشاد بقوي السوق لتفعيل دور سوق النقود، وربط سعر الخصم لدي البنك المركزي بأسعار الفائدة علي أذون الخزانة لتخفيض درجة الجمود التي كان يعاني منها سعر الخصم بهدف ربطه بتوجهات السوق، وتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي بالعملة المحلية من ٢٥٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٤٪ عام ٢٠٠١، وتخفيض نسبة السيولة من ٣٠٪ إلى ٢٠٪ للعملة المحلية وتحرير اسعار الخدمات المصرفية.[١] إلا أن فعالية السياسية النقدية تتوقف علي سلوك رجال الأعمال، وكفاءة الجهاز المصرفي في إدارة عملية منح الائتمان، وكلاهما قلل من فاعلية السياسية النقدية، حيث ركز رجال الأعمال علي تحقيق الربح من خلال الاستيراد والتوزيع الداخلي لسلع منتجة في الخارج، أو تجميع مكونات مستوردة، أو عدم احترام المواصفات القياسية، أو الرغبة في الاستيلاء على أموال البنوك والهرب بها للخارج، وركز الجهاز المصرفي علي الضمانات الورقية وليس متابعة وإنجاح المشروعات الممولة من البنوك.[٢]

(1) علي لطفي، المرجع السابق،ص ١٠ :١٣.

(2) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية٢٠٠٧ (مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، يناير ٢٠٠٨) www.ahram.org.eg/acpss/ دخول ٥ مايو٢٠٠٨.

وكانت مصر خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٨ تتبع سياسة سعر الصرف (المعوم المدار) أي أنها تترك سعر الصرف حراً، وتديره بطريقة غير مباشرة بهدف تثبيته، وظل خلال هذه الفترة سعره يتراوح حول ٣٣٣ قرشا للدولار، وبدأ يرتفع ليصل إلى ٣٤٧ قرشا للدولار بنهاية عام ١٩٩٨، ودخل سعر صرف الدولار نهاية التسعينيات في عدم الاستقرار وساهم في تدهور الجنيه الكساد الاقتصادي واستمرار الاختلال في ميزان المدفوعات، وارتفاع التوترات بسبب الحشود العسكرية لضرب العراق، والتعثر وهروب الأموال للخارج، وظل عدم الاستقرار حتى وصل سعره إلى ٥٣٥ قرشاً في السوق السوداء عام ٢٠٠٢. وكان لشركات الصرافة دور في عدم الاستقرار، حيث تقرر عند إنشاء السوق الحر للنقد الأجنبي في فبراير ١٩٩١، إدخال نظام الصرافة في مصر، وذلك بالترخيص بإنشاء شركات صرافة تتعامل في النقد الأجنبي إلى جانب البنوك بشروط محددة.[١] وفي ٢٩ يناير ٢٠٠٣ تم الإعلان عن تحرير التعامل بالنقد الأجنبي وهو ما عرف بتعويم الجنيه.[٢] وهو ما أدي إلى ارتفاع الدولار أما الجنيه المصري ليصل إلى ٦٠٣,٢٣ قرشا في يونيو ٢٠٠٣ و٦٢٠,٢٣ قرشا في يونيو ٢٠٠٤، وانخفض إلى ٥٠٠,٣٩ قرشاً في ٢٣ ابريل ٢٠٠٨.[٣] واستنزف عدم الاستقرار في سعر الصرف الاحتياطي الدولي من النقد الأجنبي لدي البنك المركزي ليصل إلى ١٤,١ مليار دولار نهاية يونيو ٢٠٠٢ مقابل ٢٠,٢ مليار دولار في نهاية يونيو ١٩٩٨.[٤]

(1) حسني محمد إبراهيم العيوطي، تحليل للسياسة النقدية في مصر وأهمية تحديثها واستهدافها للتضخم (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المؤتمر العلمي السنوي الرابع والعشرون للاقتصاديين المصريين حول تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصادي المصري في الفترة من ٥ – ٧ مايو ٢٠٠٥)ص١٠.

(2) المرجع السابق، ص١ و٢.

(3) متوسط أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لبيانات البنك المركزي المصري ٢٣ ابريل ٢٠٠٨.

(4) حسين عبد المطلب الاسرج، أداء السياسة النقدية في مصر خلال (١٩٩٧ – ٢٠٠٤) (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، بحث في المؤتمر العلمي السنوي الرابع=

الخصخصة

بدأت إجراءات تنفيذ برنامج الخصخصة في مصر بصدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذي سمي بقانون قطاع الأعمال العام ، وأدى إلى إعادة تشكيل القطاع العام علي أساس نوعي من خلال ١٧ شركة قابضة في مختلف الأنشطة ، ويتبع كل شركة قابضة شركات تابعة لها في نفس مجال النشاط، وتم في عام ٢٠٠٨ دمج شركتين قابضتين لتصبح ١٦ شركة.

وأتسم برنامج الخصخصة خلال الفترة (١٩٩١ – ١٩٩٤) بالبطء حيث اقتصرت عمليات البيع علي ١١ عملية بقيمة ٤١٨ مليون جنيه ، ومن يونيو ١٩٩٤ إلى يونيو ١٩٩٨ بلغت نحو ٨٣ عملية بحصيلة ٩ مليار جنية وخلال الفترة من يونيو ١٩٩٨ إلى يونيو ٢٠٠٤ بلغت ١٢٢ عملية وبلغت الحصيلة ٤ ,٨ مليار جنيه ، وشهدت الفترة من يوليو ٢٠٠٤ وحتى مارس ٢٠٠٧ بتسارع عملية الخصخصة بعد إنشاء وزارة الاستثمار(يوليو ٢٠٠٤) فقد بلغت حصيلة الخصخصة ٦ ,٣٣ مليار جنيه مقارنة بنحو ٩ ,١٧ مليار جنيه من بدايتها حتى يونيو ٢٠٠٤، ونفذ نحو ١٣٧ عملية مقارنة بنحو ٢١٦ عملية. (١)

وظهرت العديد الشبهات والفساد في معظم عمليات الخصخصة مثل البنك المصري الأمريكي ، حيث تم بيع السهم ب٤٠ جنيها لبنك كاليون في حين أن سعره كان ٥٦ جنيها في الأسبوع الأخير قبل الإعلان عن صفقة بيع البنك، وزاد من الشبهات أن وزيرين في الحكومة ، هما أحمد المغربي وزير الإسكان والمجتمعات

=والعشرون للاقتصاديين المصريين حول تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصادي المصري في الفترة من ٥ – ٧ مايو ٢٠٠٥)ص٩.

(1) تطور برنامج الخصخصة في مصر،(القاهرة: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد الستون، العدد الثاني، ٢٠٠٧) ص ٩٠ و ٩١.

العمرانية الجديدة، ومحمد منصور وزير النقل هما من قام بشراء البنك بالاشتراك مع كريدي أجريكول فرنسا كاليون، حيث ستصبح حصة الوزيرين من صفقة الشراء ٢٥٪ مقابل ٧٥٪ لبنك كاليون. وصفقة عمر أفندي التي أثارت جدل كبير حيث كان سعر التقييم ب هو ١١٣٩ مليون جنيه، ورغم ذلك طلب وزير الاستثمار أن يكون التقييم بأقل من ٤٣٨ مليون جنيه ليكون أقل من السعر المعروض في الصفقة وهو ٤٥٠ مليون جنيه.وهناك كثير من الشركات التي تم خصخصتها أثارات الشبهات مثل استكمال خصخصة الإسكندرية للأسمنت و شبين الكوم للغزل والنسيج والشركة المصرية لتعبئة الزجاجات شركة بيبسى كولا المصرية وبيع شركة النصر للغلايات « المراجل البخارية و شركة الأهرام للمشروبات وشركات الأسمنت (أسيوط وبني سويف والإسكندرية) وغيرها من الصفقات المشبوهة. [1]

واتجهت مصر إلى خصخصة البنوك بعد توقيعها علي إتفاقية تحرير الخدمات المصرفية والمالية في ديسمبر ١٩٩٧ والذي يلزمها بفتح الأسواق المالية والبنوك والخدمات المالية، ومن ناحية أخرى فقد تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي علي خصخصة أحد البنوك العامة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطبق منذ عام ١٩٩٠/ ١٩٩٩، وقد تم بالفعل خصخصة بنك الإسكندرية في عام ٢٠٠٧ ليكون بنك الإسكندرية سان بولو. وجاري خصخصة بنك القاهرة بعد تحويله لشركة ملك بنك مصر عام ٢٠٠٩. بالإضافة إلى خصخصة البنوك المشتركة والتي بدأت عملياً في مصر عام ١٩٩٤ حيث كان هناك ٢٧ بنكاً كانت الملكية العامة تتراوح ما بين ٥١٪ و ٩٠٪ وجرى طرح أسهم تلك البنوك العامة للبيع تباعاً حتى أصبح الوضع يشير الآن إلى أنه لا يوجد سوى ٣ بنوك مشتركة لا تتجاوز فيها ملكية البنوك العامة

(1) تقرير الاتجاهات الاقتصادية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سنوات ٢٠٠١ و٢٠٠٤ و٢٠٠٦).

٥١٪ ومنها البنك المصري لتنمية الصادرات كما أن هناك بنكين تتراوح ملكية البنوك العامة فيها ما بين ٢٠٪ و ٥٠٪ أما باقي البنوك المشتركة فقد تم بيع أسهم البنوك العامة فيه.[١]، وتوقفت الدولة عن سياسة الخصخصة ؛ وتم إلغاء وزارة الاستثمار بعد انتقال أول وآخر وزير لها (الدكتور محمود محي الدين) إلى البنك الدولي.

الإصلاح الزراعي

صدور القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ والخاص بتسليم الملاك أراضيهم خلال فترة انتقالية تنتهي في عام ١٩٩٧ ، بعد أن ظلوا مستأجرين للأرض منذ صدور القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٢، وتم إلغاء القيود على التركيب المحصولي وتحرير قرارات المزارعين فيما يتعلق بالدورة الزراعية، وشهد النصف الثاني من التسعينيات تحرير تسويق وتجارة القطن وتحرير العلاقة الإيجازية للأراضي الزراعية بعد انتهاء الفترة الانتقالية (خمس سنوات ١٩٩٢ – ١٩٩٧) للتحول من الوضع القديم إلى علاقة حرة تستند إلى آليات العرض والطلب وأدت هذه السياسات إلى خلل واضح في الوضع الاجتماعي بالريف المصري،وارتفاع أسعار الإيجار من مائة جنيه للفدان إلى نحو ٣٠٠٠ جنيه.[٢]

ويصل عدد المستأجرين الذين أضيروا من تطبيق القانون نحو ٩٠٤ ألف مستأجر بنسبة ٣١٪ ممن يزرعون الأرض،كانوا يزرعون نحو ١,٥ مليون فدان من إجمالي خمسة مليون فدان في الأراضي الزراعية القديمة.وهو ما أفقد نحو ٥,٣

(1) عبد المطلب عبد الحميد، الجوانب والأبعاد المختلفة لخصخصة البنوك (القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، بحث مقدم في الملتقى العلمي الأول لقطاع البنوك « خصخصة البنوك... إلى أين؟، الثلاثاء والأربعاء ٢٧ -٢٨ فبراير ٢٠٠٧)،ص٤.

(2) تقرير أحوال الفلاحين في مصر(القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، الجزء الثاني ٢٠٠٤)ص١٧.

مليون فرد حقهم في الأمان الاجتماعي وفرصة العمل بعد ضياع مصدر دخلهم الوحيد. وصاحب تنفيذ القانون خلال عام ١٩٩٧ أعمال عنف حيث قتل أكثر من مائة فلاح وأكثر من ألف مصاب، بالإضافة إلى وفاة ٨٧ من الفلاحين و٥٤٥ من المصابين خلال تطبيق القانون عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. [١] وقد صاحب ذلك التعدي المستمر علي الفلاحين بالتعذيب والضرب والتهديد بالاعتقال والعقاب والترويع الجماع لقرى بكاملها أو الاحتجاز غير القانوني خاصة للفلاحين الذين اعترضوا على القانون. [٢]

ودخلت المشاركة المصرية الأوروبية حيز التنفيذ في أول يونيو ٢٠٠٤، إلا أن هذه الاتفاقية لم تراعي قضايا دعم المزارعين وأدت سياسات الحكومة إلى تغيرات سلبية على القطاع الزراعي منها تفتيت الملكية، واستحواذ الأغنياء على الدخل الاكبر للأرض ولا يمثلون أكثر من ١٠٪ من سكان الريف. [٣] وأدى تطبيق سياسات تحرير قطاع الزراعة إلى زيادة معاناة الفلاحين. [٤] وتردى الأوضاع المعيشية والرعاية التعليمية والصحية للفلاحين ونقص وأرتفاع أسعار الأسمدة. [٥]

الاحتكار

يضرب الاحتكار في جذور الاقتصاد المصري، ومحمي بالنظام السياسي في مصر، فعلي الرغم من تحرير الاقتصادي المصري منذ مطلع عام ١٩٩١ وسياسية

(1) مجموعة تقارير من مركز الأرض لحقوق الإنسان خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٣.

(2) تقرير العنف والأرض والدولة في مصر (القاهرة:مركز الأرض لحقوق الإنسان، مايو ٢٠٠٦) ص ٧.

(3) تقرير العنف ومنازعات الأرض وإهدار أمان الزراعة للفلاحين عام ٢٠٠٦(القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان ،سلسلة الأرض والفلاح، العدد رقم (٣٩)،مارس ٢٠٠٧) ص ٢٦ – ٣١.

(4) تقرير أوجاع الزراعة والفلاحين في مصر،مقتل ١٢٦ و إصابة ٤٤٥ والقبض على ٦٣٤ فلاح خلال عام ٢٠٠٧(القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، يناير ٢٠٠٨) ص ٨٧ : ١٠٥.

(5) تقرير العنف ومنازعات الأرض وإهدار أمان الزراعة للفلاحين ، مرجع سابق، ص ٨.

الانفتاح الاقتصادي في ١٩٧٤ ، لم يخرج قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية إلا في مايو عام ٢٠٠٥، وخرج مشوه لا يستطيع حماية السوق من الممارسات الاحتكارية، وقد نجح رجال الأعمال وعلي رأسهم أحمد عز المسيطر صناعة الحديد في مصر (٦٧٪ من إنتاج الحديد) ورئيس لجنة الخطة والموازنة في مجلس الشعب والأمين العام للحزب الوطني الحاكم، في عدم خروج القانون للنور منذ تداوله في عام ١٩٩٧، كما أنهم نجحوا في أنه يصبح قانون بدون فاعلية، كما أنه جعل تطبيق القانون علي من يمارس الاحتكار وليس من يسيطر علي نسبة ١٠٠٪ من سلعة أو خدمة، وترك تحريك الدعوى الجنائية للوزير المختص(السلطة التنفيذية)، كما أنه لم ينص علي مراقبة عمليات الاندماجات والاستحواذات التي تتم وجاءت العقوبات هزيلة وغير رادعة للمحتكر، وعقوبات مالية لا تعني شئ للمحتكر فأقصي عقوبة ٣٠ألف جنيه وتم التفكير في رفعها إلى ٥٠ ألف جنيه.[١] وشهد الواقع المصري العديد من الآليات التي أدت إلى نشأة الاحتكار منها الخصخصة والتي أدت إلى تعاظم دور القطاع الخاص وظهور تكتلات كبير قد تسعي إلى احتكار السوق والسيطرة عليه مثل الاحتكارات في قطاع الاسمنت والحديد، أو الحصول علي امتياز سلعة معينة مثل شبكة التليفون المحمول، والاندماج والاستحواذ، أو التوكيلات الأجنبية أو القرارات شبه الحكومية.[٢]

د- الدور الاجتماعي لرجال الأعمال

ظهر في السنوات الأخيرة وبقوة الحديث عن الدور الاجتماعي لرجال الأعمال،

(1) قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥.

(2) ناصر جلال حسنين، الاحتكار وأثره علي كفاءة اقتصاديات السوق (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، بحث في المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرون للاقتصاديين المصريين حول التطورات الحديثة لمفهوم اقتصاديات السوق في الفترة من ١٥ -١٦ نوفمبر ٢٠٠٧) ص١١.

كنوع من تحسين صورة رجل الأعمال، وذلك علي الرغم من أن قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تضمن اعترافاً صريحاً من المشرع المصري بأهمية الدور الاجتماعي لتلك المنظمات في حماية حقوق العاملين بها والمتعاملين معها.[١]

أسست مجموعة من رجال الأعمال بنك الطعام للقضاء علي الجوع في مصر ومساعدة الأرامل والمحتاجين وتوفير الغذاء كمرحلة أولي ثم تطوير المشروع لتقديم الدواء للمرضي ويسعى إلى القضاء علي الجوع بنهاية عام ٢٠٢٥ ويقوم بنك الطعام بإطعام ٢٠ ألف أسرة شهريا.[٢] ومؤسسة السلاب الخيرية لعائلة السلاب وخاصة رجل الأعمال مصطفي السلاب والتي أنشأت مستشفي لرعاية غير القادرين صحياً، وجمعيات خيرية لرجال أعمال مثل محمد أبو العنين ومحمد فريد خميس وعائلة الرواس، ومؤسسة مصر الخير التي تم تأسيسها بنهاية ٢٠٠٧ وتضمن كبار رجال الأعمال وتعمل علي استغلال العائد من الاستثمار في تمويل المشروعات الخيرية، ومؤسسة مصر الطيبة التي تتولي مساندة الشباب في تكاليف الزواج ، لرجل الأعمال الدكتور أحمد العزبي رئيس مجلس إدارة شركة مالتي ابيكس للصناعات الدوائية. إلا أن هذا الدور الاجتماعي لرجال الأعمال مازال قاصراً علي جهود فردية وجمعيات في أماكن محددة، ولم تحصل علي التغطية الإعلامية الكافية لإبراز هذا الدور مثل بنك الطعام والجمعيات المختلفة التي يساهم فيها رجال الأعمال، وهناك شركات وبنوك تخصص بند من الميزانية للتبرعات. كما حظي مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات باهتمام في السنوات الأخيرة في ضوء ظهور الحركات المناهضة للعولمة وفضائح الفساد في الشركات واستمرار الظروف السيئة

(1) سمير عبد الغني محمود، المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال(القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد٢٤٩، أول يونيو٢٠٠٨)ص٤.

(2) نيازي سلام رئيس مجلس إدارة بنك الطعام ، جريدة العالم اليوم، ٢٢ يناير ٢٠٠٨.

التي تعاني منها الكثير من الدول النامية. [1]

وربما ارتبط التنامي الحديث علي المسئولية الاجتماعية بقضية حوكمة الشركات والذي أصبح المعيار الحاكم لتوسع الشركات ونموها علي المستوي العالمي، فهناك من ركز في قضية الحوكمة علي الناحية الاجتماعية والأخلاقية، مركزين على المسؤولية الاجتماعية للشركة في حماية حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة، وحماية البيئة. [2]

وأظهرت دراسة أن رجال الأعمال يقومون بدور في تشغيل الشباب إلا أنهم يستغلون ظروف وفرتهم وتعطلهم بتدني الأجور،كما يساهمون في العملية التعليمية ولكن يركزون في التعليم الخاص علي أكبر قدر من الأرباح بصرف النظر عن مستوي التعليم المقدم، كما يقدمون خدمات صحية ممتازة إلا أنها قاصرة علي الأغنياء فقط وتوجهت إلى الإسكان الفاخرة واستغلت أزمة الإسكان في رفع الأسعار والإيجارات ولم تساهم في الثقافة ، واهتمت جماعة رجال الأعمال بإبراز بعض المؤشرات التي تدل علي وجود دور إيجابي في التنمية الاجتماعية، ويرون أن هناك «إسهال» في القوانين تعوق دورهم، وتشير الدراسة إلى أن الهدف الأساسي من عمالة المرأة والفئات الأخري هي الربح، ويتحدد دور القطاع الخاص في يظهر من خلال إتاحة فرص ومجالات للعمل والمشاركة في تنمية الخدمات العامة أو المساهمة في تمويل مشروعات خدمية ذات طابع عام كالمدارس والجامعات والمستشفيات ، وان يتم في إطار العطاء والمنح. وهناك من ذهب إلى أن القطاع الخاص يمكن أن يحل محل الدولة في كافة المجالات باستثناء السكك الحديدية

(1) ألكسندر شكولنيكوف ، مواطنة الشركات ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، www.cipe.org دخول ٥ مايو ٢٠٠٨.

(2) محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، بنك الاستثمار القومي،يونيه ٢٠٠٧، ص ١٥.

والمترو وبشرط أن تتدخل الدولة بالقوانين والرقابة وتحديد الأجور وحماية العاملين والمستهلكين.[1] ويتطلب الأمر ضرورة تنظيم وتدعيم الدور الاجتماعي لرجل الأعمال وتعميق مفهوم التوازن بين المصلحة العامة والخاصة تعد من الأمور التي يجب أن تلقي رعاية.[2]

وأصدرت الدولة قانون الشراكة بين القطاع الخاص والعام «P.P.P»، عام ٢٠١٠ حتى يساهم القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية .

وشهدت هذه الحقبة إعادة ترتيب بيت الحزب الوطني من الداخل سعيا وراء عملية توريث الحكم لابن الرئيس مبارك والذي ظهر نجمه فجأة من بعد عمله في نيويورك وكون لجنة السياسات والتي يقال أنها تحكم بالفعل.

(1) مصطفي كامل السيد و آخرون، تقرير التنمية الشاملة في مصر ٩٩/ ٢٠٠٠(جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الأولي، ٢٠٠١) ص١٣٣:١٦٥.

(2) سعد جمعة، دور الطبقة الوسطي في مسيرة التنمية،(جامعة القاهرة: كلية الآداب ، بحث غير منشور،٢٠٠٠) ص ٣٢.